

Distr.: General
18 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخمسون

١٠-١ شباط/فبراير ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة

الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين:

الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر

بيان مقدم من جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للقررتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.5/2012/1



البيان

مقدمة

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلغ عدد سكان العالم ٧ بلايين نسمة، يعاني ٩٠٠ مليون منهم الجوع المزمن. وبحلول عام ٢٠٥٠، يُقدر أن يصل عدد السكان إلى ٩ بلايين نسمة، مما سيتطلب زيادة الانتاج الغذائي بنسبة ٧٠ في المائة. ومع تزايد الفقر والجوع، فإن إطعام سكان العالم الأشد فقرا هو التحدي الحقيقي لعصرنا. وفي حقيقة الأمر يجري إنتاج قدرٍ كافٍ من الغذاء في العالم ولكن ثمة خلل ما يكمن في توزيعه. وزيادة التفاوت في الدخل هي العامل المسبب للأزمة الاجتماعية الراهنة في العالم.

صغار المزارعين وتحقيق الأمن الغذائي

يتكون العمود الفقري للتنمية الزراعية من صغار المزارعين في العالم البالغ عددهم ٥٠٠ مليون نسمة، وللأسف يعيش كثيرون منهم في فقر. ولذلك هناك حاجة إلى إحداث تحول أساسي في الطريقة التي يجري بها تناول مسألتَي التنمية الزراعية والأمن الغذائي. فصغار المزارعين بحاجة إلى دعم ويجب استغلال الإمكانات الكامنة لديهم من أجل توفير الغذاء على الصعيد المحلي ولتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

وذكر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، أوليفيه دي شاتر، أن ما يصل إلى ٣٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية تُفقد كل عام بسبب تدهور البيئة، أو بسبب التحول إلى الاستخدام الصناعي أو التحول الحضري، ويزداد الأمر سوءا بسبب زيادة المنافسة بين المحاصيل الغذائية ومحاصيل الطاقة، وقيام مستثمرين من القطاع الخاص بالمضاربة في الأراضي الزراعية. وحذر أيضا من أن صغار المزارعين يواجهون خطر الاستغلال. بموجب الترتيبات التعاقدية الزراعية التي تُبرم مع شركات التصنيع أو التسويق. وأوصى باستحداث آليات يمكن أن تكفل مزيدا من العدالة في هذه الاتفاقات.

ووفقا للسيد دي شاتر، يمكن السماح لصغار المزارعين بارتقاء سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة عن طريق تشجيع تعاونيات المزارعين التي تقوم بتصنيع الغذاء الذي يُنتجونه وتغليفه وتسويقه. ويجب أن يتمكن المزارعون من الوصول إلى الأسواق المحلية بما يكفل لهم عدم الاعتماد بشكل مفرط على مشتر واحد للسلعة لديه فرصة الوصول إلى السوق العالمية ويعمل أساسا بوصفه مراقب إمكانية الوصول إلى البلدان الشمالية ذات القيمة العالية.

وقد نجح المزارعون الجاماكيون في زراعة الخضروات في الصوبات الزراعية، مما يُبين أن بلدا ضعيفا بيئيا كان من قبل يستورد أكثر من نصف احتياجاته الغذائية أصبح الآن في وضع يتيح له تصدير المواد الغذائية.

وبالإمكان تكرار قصة النجاح تلك في بلدان أخرى لتمكن من التمتع بالأمن الغذائي. فالمشكلة لا تكمن في إنتاج الأغذية فحسب، بل أيضا في عدم إمكانية الاستفادة وضعف القدرة الشرائية للسكان الذين يعيشون في فقر، ولا سيما صغار المزارعين والسكان الأصليين وأولئك الذين يكسبون رزقهم عن طريق صيد الأسماك.

العمل مع الطبيعة

تتحدث الناشطة الهندية في مجالي البيئة والحركة النسائية الإيكولوجية، فاندانا شيفا، عن زراعة المنتجات العضوية باعتبارها نهجا مواتيا للمزارعين في ما يتعلق بالعمل مع الطبيعة. ووفقا لرأيها، ليس من الضروري شراء أي شيء من السوق، لأن كوكب الأرض سخّي معنا فمنه نأخذ كل شيء. وتكرر التأكيد على منافع التنوع البيولوجي حيث إنه يؤدي إلى إنتاج كميات تصل إلى ضعفين إلى خمسة أضعاف من الغذاء لكل فدان أكثر مما تنتجه الزراعات الصناعية الأحادية المحصول. ووفقا للدكتورة شيفا، فإن الوسيلة الوحيدة لتسريع عملية إنتاج الغذاء هي اتباع نهج الزراعة الإيكولوجية وليس الصناعة الزراعية الكيميائية، التي تضر البشر والطبيعة باستخدامها المفرط للمواد الكيميائية.

السياسات التجارية العادلة

تحتاج البلدان الفقيرة إلى قوانين تجارية عادلة لتعزيز أنظمتها الزراعية. فاستيراد المواد الغذائية الرخيصة ليس حلا. وحتى في برامج المعونة الغذائية، ينبغي أن تكون الأولوية لتلبية احتياجات الناس لا تحقيق ربح للبلدان التي تقدم المعونة الغذائية. وينبغي تشجيع المزارعين على إنتاج الأغذية التي تلي الاحتياجات المحلية في المقام الأول. وينبغي إعادة النظر في القوانين التجارية القائمة وتنقيحها لتكون قائمة على مزيد من العدالة لجميع البلدان.

سد الفجوة

مع تركز ٧٠ في المائة من الفقر في العالم في المناطق الريفية، يصبح الاستثمار في تلك المناطق أمراً بالغ الأهمية. فصغار المزارعين يقومون بإنتاج الأغذية ولكنهم في أحيان كثيرة لا يستطيعون الوصول إلى الأسواق، مما يعني أن الوسطاء هم الذين يربحون. ويمكن لربط المنتجين المحليين بالمستهلكين في المناطق الحضرية أن يُعيد بناء النظام الغذائي المحلي. وثمة

حاجة إلى تحسين القوة التفاوضية للمزارعين، لكي يتمكنوا من الحصول على أسعار ملائمة لمنتجاتهم.

ويمكن أن يكون سوء الحالة الصحية سببا للفقر ونتيجة له على حد سواء. ووفقا لتقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١١: الأزمات الاجتماعية العالمية، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم إلى ١,٠٢ بليون نسمة في عام ٢٠٠٩، ويمكن أن يؤدي مرض أحد أفراد الأسرة إلى دفع الأسر المستضعفة إلى الوقوع في براثن الفقر.

ويُعد تقديم المعونة الغذائية في الأماكن التي ضربتها كوارث مناخية حلا فوريا ملحا، ولكن من الضروري أخذ المنظور على المدى الطويل في الاعتبار. فالناس بحاجة إلى فرص عمل لتحقيق دخل مستدام من أجل مكافحة الفقر. ويحتاج العاملون بأجر يومي والعمال الموسميون إلى الحصول على أجور يستطيعون العيش بها. لذا لا بد من بناء الجسور بين عمليات إنتاج الأغذية والمعونة الغذائية والسيادة الغذائية.

وفي كل من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل على حد سواء، لا تزال شبكات الأمان الاجتماعي صغيرة، وثمة إدراك متزايد لأهميتها. ويحتاج الناس الذين يعيشون في فقر مدقع إلى تلقي دعم إضافي للخروج من فخ الفقر وليصبحوا أفرادا منتجين في المجتمع. ويجب تنظيم أسعار الغذاء والطاقة والرعاية الصحية بحيث تكون في متناول الناس الذين يعيشون في فقر.

الحق في الغذاء: قضية من قضايا حقوق الإنسان

وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على خفض عدد من يعانون الجوع في العالم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ باعتباره أحد الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، زاد إنتاج الغذاء ولكن الجوع أيضا يتزايد. وينبغي معالجة مسألة الجوع باعتبارها قضية سياسية وانتهاكا لحقوق الإنسان. فجميع البشر لهم الحق في العيش والحصول على قدر مقبول نوعا وكما من الغذاء. ونحن بحاجة ماسة إلى آلية لمعالجة تراكم الثروة الهائل والفقر المدقع باعتبارها حقائق صارخة في العالم. ويجب كذلك إبراز دور المسؤولية الاجتماعية للشركات. ولتلبية تلك الاحتياجات، لا بد من وجود التزام سياسي قوي من جانب راسمي السياسات.

الاستنتاج

قال المهاتما غاندي إن الأرض توفر ما يكفي لتلبية حاجة كل إنسان، وليس ما يُشبع جشع كل إنسان. ولا يمكن التضحية بموارد كوكب الأرض ورفاه مجتمع الحياة من أجل إشباع جشع فئة قليلة. ويمكن القضاء على الفقر باتباع نهج شامل وبالتزام جماعي من جانب جميع أصحاب المصلحة. ولتكن تلك هي أولى أولويات جميع الدول في هذا القرن الحادي والعشرين.

وتوصي المنظمة بأن تضطلع الأمم المتحدة والدول الأعضاء بما يلي:

- القيام على الصعيد العالمي بتنظيم أسعار الغذاء والطاقة التي لها تأثير مدمر على السكان الذين يعيشون في فقر
- دعم صغار المزارعين وتشجيع الزراعة العضوية من أجل إنتاج أغذية صحية ومتوافرة محليا
- تعزيز النظام الغذائي المحلي بإنشاء روابط بين المنتجين في المناطق الريفية والمستهلكين في المناطق الحضرية
- تشجيع تعاونيات المزارعين
- إعادة النظر في السياسات التجارية العالمية لكفالة الأمن الغذائي العالمي والسيادة الغذائية
- توفير شبكات الأمان الاجتماعية مثل المعونات الغذائية للمتضررين من الكوارث المناخية والطبيعية وأولئك الذين يعيشون في ظروف سيئة للغاية

ملاحظة: أيدت هذا البيان المنظمات غير الحكومية التالية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس: جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، والرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة العذراء، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، ومنظمة فيفات الدولية.